الأنباء
الاثنين 20 يوليو 2015

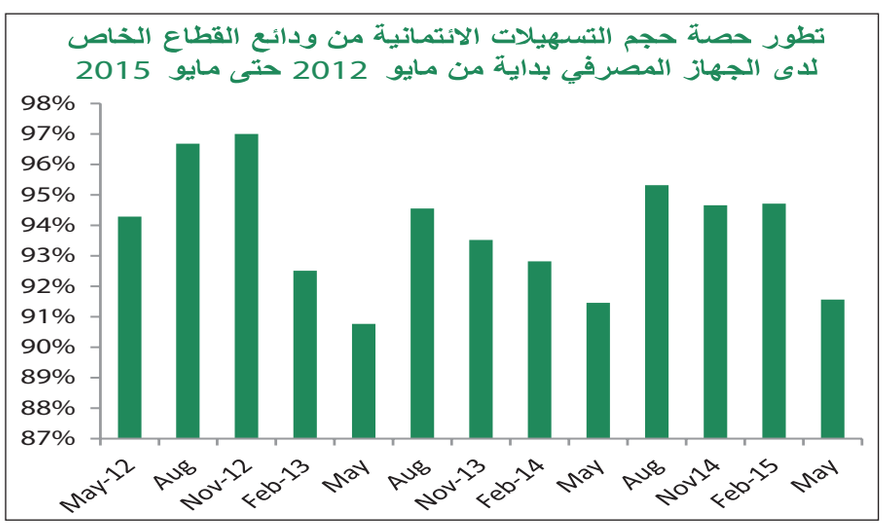

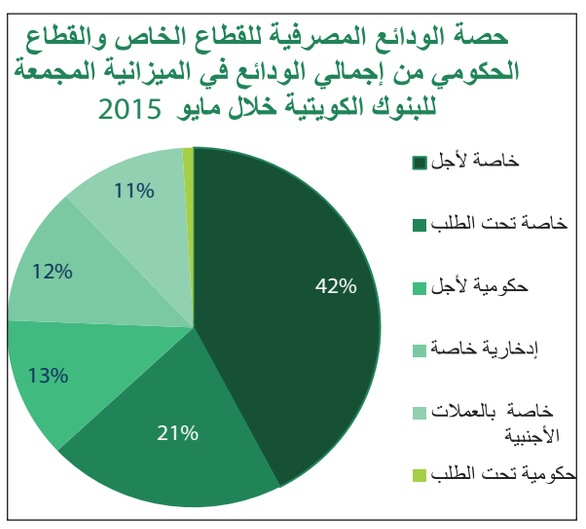

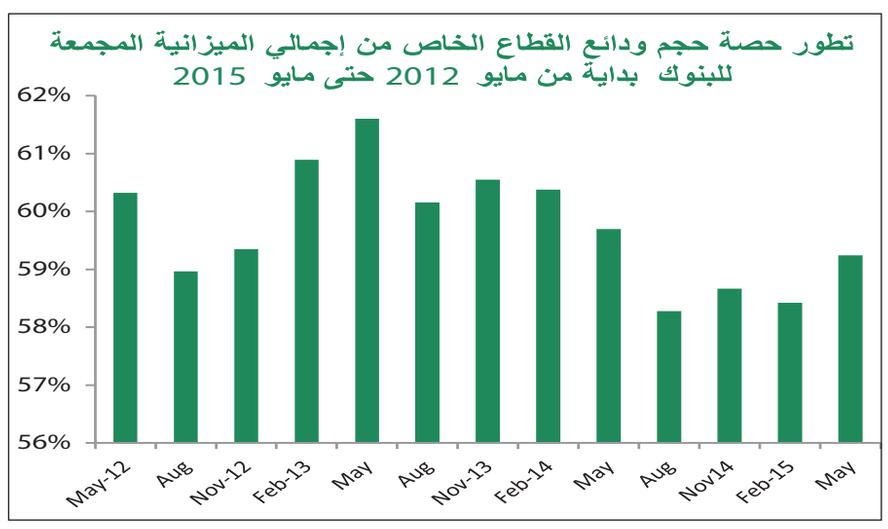

القطاع الخاص يستحوذ على 86٪ منها

«بيتك»: الودائع تنمو 1,6 مليار دينار على أساس سنوي

الائتمان انخفض لـ 79,1٪ من حجم الودائع

ودائع «الخاص» اقتربت من 34,2 مليار دينار

الودائع بالعملات الأجنبية تراجعت لدى «الخاص» إلى 4,3 مليارات دينار

كشف تقرير أصدره بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن تطور حجم الودائع لدى وحدات الجهاز المصرفي الكويتي خلال خلال مايو 2015، عن ارتفاع ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية 4,4٪ على أساس سنوي وبمقدار 1,6 مليار دينار مسجلة نحو 39,6 مليار دينار في مايو 2015 مقارنة بحوالي 37,9 مليار دينار في مايو 2014. بينما تحسن نموها الشهري إلى 1,2٪ في مايو 2015 مقارنة بحجمها البالغ 39,1 مليار دينار في أبريل 2015 الذي نما بأقل من 1٪.

وذكر تقرير «بيتك» ان الودائع تمثل أهم مصدر للأموال بالنسبة للبنوك المحلية الكويتية وجانبا مهما من ميزانيتها، إذ تشكل نحو 68,6٪ من إجمالي الميزانية المجمعة في مايو وإبريل 2015 مقارنة بحصة قدرها 71,6٪ خلال شهر مايو 2014. وتمثل ودائع القطاع الخاص الجانب الأكبر من الودائع لدى الجهاز المصرفي، مع استقرار حصتها إلى إجمالي الودائع لتشكل نحو 86,4٪ خلال مايو، مقابل 13,6٪ لودائع القطاع الحكومي من إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي.

وتعتبر التسهيلات الائتمانية وأدوات الدين العام والاستثمارات المحلية أهم المجالات لاستخدام الودائع لدى الجهاز المصرفي بصفة عامة، فقد انخفضت حصة النشاط الائتماني من الودائع بشكل نسبي إلى 79,1٪ في مايو مقارنة بحصة قدرها 79,6٪ في إبريل 2015 وحوالي 78٪ من إجمالي حجم الودائع خلال شهر مايو 2014.

وشهد النشاط الائتماني تحسنا معتدلا بأقل من 1٪ ليصل إلى حوالي 31,3 مليار دينار خلال مايو، وعلى أساس سنوي سجل نموا نسبته 5,3٪ مقارنة بحوالي 27,8 مليار دينار في مايو 2014.

إجمالي ودائع القطاع الخاص

وسجلت ودائع القطاع الخاص نحو 34,2 مليار دينار في مايو 2015 محققة زيادة بمعدل 1٪ وبحوالي 289 مليون دينار مقارنة بارتفاعها في إبريل بنفس النسبة إذ كانت قد وصلت إلى نحو 33,9 مليار دينار في أبريل 2015. في حين حققت نموا سنويا ملحوظا نسبته 5,2٪ وبحوالي 1,7 مليار دينار في مايو 2015 عن قيمتها التي كانت قد سجلت 32,5 مليار دينار في مايو 2014.

ودائع القطاع الخاص

وشكلت ودائع القطاع الخاص نحو 59,2٪ من إجمالي الميزانية المجمعة لتشهد حصتها أول تراجع في مايو منذ بداية العام، فيما كانت شكلت نسبة 61,6٪ خلال شهر مايو 2014، ويستحوذ الائتمان المصرفي على 91,6٪ من حجم ودائع القطاع الخاص خلال شهر مايو، بينما كان قد شكل نسبة 90,8٪ خلال شهر مايو 2014.

الودائع بالعملات

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية إذ تحسنت حصة ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية إلى 87,3٪ من ودائع القطاع الخاص في مايو، بينما تمثل الودائع بالعملات الأجنبية النسبة الباقية لتشهد أول تراجع في حصتها إلى 12,7٪ بعد سلسلة ارتفاعات متتالية منذ أكتوبر 2014 إلى 13,1٪ في أبريل 2015، وتشمل الودائع بالعملة المحلية ثلاثة أنواع من الودائع طبقا لآجال استحقاقها، وهي الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والودائع لأجل.

تطور الودائع

وباستعراض تطور مكونات ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في شهر مايو طبقا لتصنيفها، فقد اقتربت الودائع تحت الطلب من نحو 8,2 مليارات دينار في مايو بزيادة شهرية نسبتها 3,3٪ ومقدارها 265 مليون دينار في مايو مقارنة بحجمها الذي كان قد سجل نحو 7,9 مليارات دينار في أبريل الذي شهد تراجعا بنسبة 2,8٪ على أساس شهري.

ونتيجة لما سبق فقد فاقت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية نحو 29,8 مليار دينار في مايو مسجلة زيادة شهريا نسبتها 1,3٪ وبحوالي 382 مليون دينار في مايو مقارنة بحجمها الذي كان قد اقترب من نحو 29,5 مليار دينار في أبريل الذي شهد تراجعا نسبته 1٪، بينما تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية للمرة الأولى في عام 2015 إلى نحو 4,3 مليارات دينار بنسبة انخفاض قدرها 2,1٪ مقارنة بارتفاع ملحوظ كان قد وصل إلى 16,7٪ وبقيمة 635,5 مليون دينار في أبريل الذي سجل 4,4 مليار دينار في إبريل.

الودائع الحكومية

بلغت الودائع القطاع الحكومي لدى الجهاز المصرفي نحو 5,4 مليار دينار في مايو 2015 محققة أعلى نموا شهري منذ عام نسبته 3,3٪ وبنحو 172 مليون دينار عن حجمها الذي كان قد سجل 5,2 مليار في أبريل وكان قد شهد تراجعا طفيفا لم يتجاوز نصف٪.

بينما تراجعت الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي على أساس سنوي بنسبة 1٪ مقارنة بحجمها في مايو 2014 الذي كان قد بلغ 5,43 مليارات دينار.

وقد تحسنت حصتها لتشكل 13,4٪ من إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية في مايو 2015، وتشكل نحو 9,3٪ من إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك خلال شهر مايو.

حجم الودائع المصرفية في القطاع الخاص وودائع القطاع الحكومي لدى الجهاز المصرفي الكويتي

نوع الودائع	حجم الودائع المصرفية بداية من ديسمبر 2014 حتى مايو 2015 القيمة بالمليار دينار كويتي							التغير في مايو 2015		التغير السنوي في مايو 2015	
	ديسمبر 2014	يناير 2015	فبراير	مارس	إبريل	مايو 2015		القيمة بالمليار دينار	معدل التغير الشهري	قيمة التغير السنوي "مليار دينار"	معدل التغير السنوي
ودائع القطاع الخاص											
(1) ودائع القطاع الخاص تحت الطلب	8,11	7,89	8,09	8,14	7,91	8,18		0,265	٪3,3	0,161	٪2
(2) الودائع الادخارية	4,84	4,82	4,86	4,81	4,85	4,91		0,063	٪1,3	(0,016)	(٪0,3)
(3) ودائع القطاع الخاص لأجل	16,64	16,38	16,48	16,79	16,69	16,74		0,054	٪0,3	0,267	٪1,6
(4) إجمالي ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية (1) + (2) + (3)	29,59	29,09	29,43	29,74	29,45	29,83		0,382	٪1,3	0,412	٪1,4
(5) ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية	2,89	2,99	3,15	3,81	4,44	4,35		(0,093)	(٪2,1)	1,288	٪42,1
(أ) إجمالي ودائع القطاع الخاص (4) + (5)	32,48	32,08	32,58	33,54	33,89	34,18		0,289	٪1	1,699	٪5,2
الودائع الحكومية											
(7) الودائع الحكومية تحت الطلب	0,178	0,259	0,287	0,293	0,193	0,377		0,183	٪95	0,215	٪134
(8) الودائع الحكومية لأجل	5,11	5,19	5,2	4,92	5,01	4,998		(0,012)	(٪0,2)	(0,268)	(٪5,1)
(ب) الودائع الحكومية (7) + (8)	5,29	5,45	5,49	5,212	5,202	5,37		0,172	٪3,3	(0,053)	(٪1)
إجمالي حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي الكويتي (أ) + (ب)	37,77	37,52	38,07	38,76	39,09	39,56		0,461	٪1,2	1,647	٪4,4

«الوطني»: الدولار يرتفع لأعلى مستوى منذ 7 أسابيع

ارتفاع الدولار يدفع «الفيدرالي» لرفع الفائدة

انتعاش اقتصادي وانخفاض للبطالة مرجحان لأشهر السنة المتبقية

ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن تركيز السوق انتقل تدريجيا من الأحداث الخاصة بالمخاطر، مثل اليونان، إلى تباين سياسات البنوك المركزية الرئيسة، بينما يلقى الدولار دعما من رئيسة مجلس الاحتياط الفيدرالي جانيت يلن التي قدمت تعليقات إيجابية بشأن الدولار في شهادتها أمام الكونغرس، حيث ارتفعت العملة الأميركية إلى أعلى مستوى لها منذ سبعة أسابيع. وفي حين ما زال من غير الواضح ما إذا كان المجلس سيرفع أسعار الفائدة في سبتمبر أو ديسمبر، أكدت تعليقات يلن أن الرفع سيحصل هذه السنة. وفي الوقت ذاته، قال محافظ بنك إنجلترا، مارك كارني، أيضا في الأسبوع الماضي إن رفع أسعار الفائدة قد يتم في وقت أقرب، نظرا لأداء الاقتصاد البريطاني خاصة فيما يتعلق بالتحسن في سوق العمل والأجور.

الدولار يكتسب زخماً

ومن ناحية الصرف الأجنبي، قال التقرير أن الدولار بدأ الأسبوع قويا مقابل العملات الرئيسة الأخرى، إذ ارتفع إلى أعلى مستوى له منذ سبعة أسابيع عند97,97 دولارا بدعم من مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية الأميركية، الأمر الذي يعطي مجالا للبدء برفع أسعار الفائدة هذه السنة.

وبدأ اليورو الأسبوع الماضي عند مستوى 1,1105 وارتفع قليلا نحو 1,1196، حيث لاقى مقاومة كبيرة، ليتراجع بعدها بحدة ويصل إلى أدنى مستوى له عند 1,0828 ويرجع انخفاض اليورو إلى قوة الدولار وإلى لجوء المتعاملين في السوق إلى اتخاذ اليورو كعملة تمويل في تجارة فروقات أسعار الفائدة، الأمر الذي يدفعه أكثر إلى التراجع.

الدولار يرتفع بعد بروز مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية الأميركية

يلن ترجح رفع الفائدة في 2015

وقال التقرير إن رئيسة مجلس الاحتياط الفيدرالي، جانيت يلن، قدمت إفادتها نصف السنوية إلى الكونغرس في الأسبوع الماضي بشأن «السياسة النقدية ووضع الاقتصاد»، حيث كررت رأيها أن المجلس سيرفع أسعار الفائدة على الأرجح هذه السنة إذا ما توسع الاقتصاد حسب التوقعات. وفي الوقت ذاته توقعت أن يزداد الانتعاش الاقتصادي في الأشهر الباقية من السنة وأن ينخفض معدل البطالة تدريجيا. وإضافة لذلك، أفادت بأن «النمو الاقتصادي في الخارج قد يزداد أيضا بشكل أسرع مما توقعه المراقبون عموما، الأمر الذي يعطي المزيد من الدعم للنشاط الاقتصادي الأميركي»، وأنها متفائلة بأن الاقتصاد الأميركي قد ينتعش أيضا بشكل أسرع، مع انحسار التأثيرات المؤقتة والتي كبحت النمو الاقتصادي في النصف الأول من السنة وظهور نتائج ازدياد الإنفاق الاستهلاكي نتيجة انخفاض أسعار النفط.

رفع الفائدة البريطانية في 2016

ورصد التقرير حديث محافظ بنك إنجلترا مارك كارني الذي أكد أن أسعار الفائدة البريطانية قد ترتفع «في مطلع العام القادم»، مضيفا أن أي زيادة في تكاليف الاقتراض ستكون تدريجية ولن تصل إلى مستوى ما قبل الأزمة. وقال كارني إنه يتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة من المستوى الحالي البالغ 0,5٪ على مدى السنوات الثلاث القادمة. وبالتالي، يوجد الآن احتمال قوي بأن اجتماع أغسطس قد يرى انقساما متجددا بين أعضاء مجلس بنك إنجلترا التسعة، وذلك للمرة الأولى هذه السنة. ولكن كارني أضاف بأن تنامي الضغوط التضخمية سيكون أكثر بروزا عند نهاية السنة مع انسحاب تأثير انخفاض أسعار النفط من معدل التضخم السنوي.

ارتفاع سوق الصيني 13٪

وأضاف تقرير الوطني أن مؤشر شانغهاي ارتفع أكثر من 13٪ في الأسبوع الماضي، بعد انخفاض بحوالي الثلث في أقل من شهر. ورغم أن السوق كان يرتفع في اليومين السابقين، فإن أكثر من 1000 شركة ما زالت متوقفة عن التداول بعد إجراءات الطوارئ التي اتخذتها بيجينغ، خاصة منع حاملي الأسهم الرئيسيين من بيع الأسهم وتمكين العديد من الشركات من وقف الأسهم. ويستمر ارتفاع سوق الأسهم الصيني بدعم من بيانات التجارة الصينية التي جاءت أفضل من المتوقع. وبالفعل، ارتفعت الصادرات بنسبة 2,1٪ عن سنة مضت مقابل توقع الاقتصاديين بارتفاع بنسبة 1,2٪. وكانت الواردات أيضا ضعيفة عند نسبة 6,7٪ مقابل التوقعات البالغة 16,2٪.

بعد خسارتها 3 مليارات يورو.. البنوك اليونانية تفتتح اليوم

أثينا- أ.ف.ب: أدى الوزراء الجدد في الحكومة اليونانية اليمين الدستورية بعد تعديل وزاري يهدف الى تثبيت سلطة رئيس الوزراء الكسيس تسيبراس فيما تقرر فتح المصارف مجددا اليوم الاثنين بعد إغلاق استمر أكثر من 20 يوما.

واستبدل تسيبراس 3 وزراء عارضوا سياساته في البرلمان بهدف ان يثبت للجهات الدولية الدائنة انه يمسك بزمام الأمور بعد تصويت جرى وسط توتر حاد في البرلمان ليل الأربعاء ـ الخميس رفض خلاله متشددو حزبه سيريزا الإصلاحات التي طلبها دائنو البلاد.

وستتلقى اليونان مساعدة عاجلة بقيمة 7 مليارات يورو ستصرف بكاملها تقريبا ما ان تتلقاها اثينا، التي عليها ان تسدد الاثنين دينا يفوق 4 مليارات للبنك المركزي الأوروبي وآخر لصندوق النقد الدولي لاحقا.

وبدأ سباق آخر مع الزمن لما يلي المساعدة العاجلة، من اجل بلورة خطة المساعدة الثالثة لليونان التي تفوق 80 مليار يورو على ثلاث سنوات، ويفضل ان يتم ذلك قبل 20 أغسطس موعد تسديد شريحة دين كبيرة لصندوق النقد الدولي.

وما زال وضع القطاع المالي اليوناني مجهولا، فيما أعلنت الحكومة بمرسوم عن إعادة فتح المصارف اليوم الاثنين.

واشارت صحيفة كاثيميريني الى الحاجة الطارئة لإعادة تحريك دفق النقود، وان القيود على الأموال كلفت البلاد 3 مليارات يورو خارج قطاع السياحة.

كما يحمل اليوم الاثنين امتحانا آخر وهو تطبيق زيادة نسب ضريبة القيمة المضافة المثيرة للجدل والتي اقرها البرلمان، في بلاد تشهد تهربا ضريبيا مرتفعا، كما ستزيد الضرائب على السلع غير القابلة للتلف والمطاعم ووسائل النقل العام.

رغم المساعدات التي قدمها الاتحاد الاوروبي يبقى وضع القطاع المالي اليوناني مجهول المصير حتى اللحظة

نصف الألمان يعارضون منح أثينا 93 مليار دولار

برلين ـ رويترز: أظهر استطلاع للرأي أن أكثر من نصف الألمان يعتقدون أن الصفقة المزمعة مع اليونان سيئة وأن كثيرين كانوا سيفضلون خروج أثينا من منطقة اليورو على إعطائها فرصة الحصول على مزيد من المساعدات.

ووافق النواب في ألمانيا أكبر مساهم في برامج الإنقاذ المقدمة من منطقة اليورو، على أن تتفاوض الكتلة النقدية على برنامج إنقاذ ثالث لليونان قد يصل في مجمله إلى 86 مليار يورو (93 مليار دولار) على مدى ثلاث سنوات.